

النيابة العامة تنتهي من مشروع «تصنيف الجرائم ورقمنة التشريعات الجنائية»



النيابة العامة
PUBLIC PROSECUTION

النيابة العامة الاتحادية تعلن الانتهاء من مشروع تصنيف الجرائم ورقمنة التشريعات الجنائية

أهداف المشروع

- 1 تسهيل عملية رقمنة إجراءات العمل
- 2 تصفير البيروقراطية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي
- 3 تطوير المنظومة الرقمية والتحول الرقمي في العمليات القضائية
- 4 المساهمة في رقمنة الربط الإلكتروني مع الشركاء الاستراتيجيين
- 5 تبسيط عمليات البحث في التشريعات القانونية
- 6 تحويل نصوص المواد القانونية إلى تنسيق رقمي

إنجازات المشروع

تصنيف
32,000
تهمة جنائية

رقمنة
17
قانون
اتحادي
أكثر من

أبوظبي/ وام

أعلنت النيابة العامة الاتحادية، الانتهاء من مشروع «تصنيف الجرائم ورقمنة التشريعات الجنائية في نظام إدارة القضايا الجزائية»، من خلال تحويل نصوص المواد القانونية إلى تنسيق رقمي يمكن فهمه وتطبيقه بواسطة الأنظمة المعلوماتية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تنفيذاً لرؤية وتوجهات القيادة الحكيمة نحو تسخير كافة الإمكانيات والقدرات البشرية والمؤسسية لتحقيق الريادة في التحول الرقمي.

وأشارت النيابة العامة، إلى أن فرقاً متخصصة شارك فيها 30 عضو نيابة و7 من الفنيين في إدارة تقنية المعلومات بالنيابة العامة، عملت بشكل فعال وبجهود مستمرة بلغ مجموعها 3821 ساعة عمل في عملية مراجعة القوانين المدخلة وتفريد المواد والعقوبات الخاصة بها وتطوير وإدخال القوانين في نظام رقمنة التشريعات، مما أسفر عن رقمنة أكثر من 17 قانوناً اتحادياً وتصنيف 32000 تهمة جنائية شملت كافة الأفعال والعقوبات والظروف المختلفة.

يأتي المشروع في إطار الخطط الاستراتيجية للنيابة ودعم مستهدفات استراتيجية الحكومة الرقمية 2025 على صعيد تعزيز سرعة وكفاءة وشفافية المنظومة الجزائية القائمة على التقنيات الحديثة واستشراف المستقبل وكفالة سيادة القانون، وإحداث نقلة نوعية في الممارسات المتبعة في العمل الجزائي، وتطوير المنظومة الرقمية والتحول الرقمي في العمليات القضائية، بما يرسخ مكانة الدولة كمركز عالمي ومثال رائد للحكومات الرقمية.

وأوضحت النيابة العامة، أن مشروع رقمنة التشريعات يهدف إلى تسهيل عملية أتمتة إجراءات العمل وتصفير البيروقراطية من خلال مساعدة الأنظمة الإلكترونية على أداء المهام دون الحاجة إلى التدخل البشري، كما سيساهم في أتمتة الربط الإلكتروني مع الشركاء الاستراتيجيين وتسهيل عمليات البحث في التشريعات القانونية، مما يجعل منه نموذجاً مرجعياً للتشريعات الصادرة مستقبلاً يلائم متطلبات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة تحقيقاً لاستراتيجية الدولة للذكاء الاصطناعي 2030.